

Distr.: General
17 September 2020
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2524 (2020)، هو تقرير الـ 90 يوماً الأولى عن تنفيذ الولاية المتصلة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (البعثة المتكاملة). ويغطي التقرير التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والتطورات في مجال حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في السودان في الفترة من 3 حزيران/يونيه إلى 8 أيلول/سبتمبر 2020، ويتضمن معلومات مستكملة عن عملية التخطيط لإنشاء البعثة. ويرد في مرفقي هذا التقرير تقرير الأمين العام عن البعثة المتكاملة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، الذي يتضمن الهيكل المقترح للبعثة ونشرها الجغرافي، والتقرير الذي يقدَّم كل 90 يوما عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ثانيا - التطورات الهامة

الحالة السياسية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة الانتقالية السعي إلى إجراء إصلاحات سياسية طموحة، وإحراز تقدم في عملية السلام، ومعالجة التدهور السريع للحالة الاقتصادية، في حين واجهت ضغوطا متزايدة من جانب السكان السودانيين من أجل تلبية مطالبهم بسرعة. ونفذت الحكومة الانتقالية إلى حد كبير المعايير الرئيسية للمرحلة الانتقالية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية الصادرة في آب/أغسطس 2019، على الرغم من تضارب الأولويات والتحدي الإضافي المتمثل في التصدي لجائحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشملت إنجازاتها إدخال تعديلات على القانون الجنائي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين حماية الحقوق الأساسية، وتعيين ولاة مدنيين مؤقتين في جميع الولايات الـ 18، والتوصل إلى اتفاق سلام شامل مع بعض الجماعات المسلحة في دارفور والمنطقتين.





3 - وفي خضم التوترات المستمرة بين العنصرين العسكري والمدني للحكومة، ظهرت أيضا انقسامات عميقة داخل قوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين السودانيين، مما زاد من تصدع المشهد السياسي. وانشق تجمع المهنيين السودانيين، وهو المنظمة البارزة التي انضوت تحت لوائها النقابات طيلة فترة الثورة، عن قوى الحرية والتغيير في حزيران/يونيه، كما انقسم هو نفسه إلى فصائل. وبالنسبة إلى قوى الحرية والتغيير، فإن عدم القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء قد أثر على نفوذها وقدرتها على اتخاذ القرارات. وبرزت لجان المقاومة، التي كافحت في البداية لتحويل دعم الجمهور لها إلى نفوذ سياسي، كفاعل سياسي رئيسي مع تجدد المظاهرات في جميع أنحاء البلد.

4 - وعند بدء فترة الاحتجاجات المتزايدة، تظاهر مئات الأشخاص في الخرطوم في 3 حزيران/يونيه، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للهجوم العنيف الذي تعرض له متظاهرون سلميون في موقع الاعتصام خارج مقر القيادة العسكرية. وانتقد المتظاهرون الهيئة التي تحقق في أحداث 3 حزيران/يونيه 2019 بسبب تأخرها بشكل متكرر في الإعلان عن نتائج التحقيق. وفي 29 حزيران/يونيه، عشية الاحتجاجات الجماهيرية، تم اعتقال قادة سابقين في حزب المؤتمر الوطني، بمن فيهم إبراهيم الغندور، وزير خارجية السودان السابق. وفي 30 حزيران/يونيه، تظاهر مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء السودان مطالبين بتسريع وتيرة الإصلاحات وتوسيع نطاق الحكم المدني في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في البلد. وفي حين تباينت مطالب المحتجين في مناطق مختلفة من البلد، فقد جددوا جميعاً دعواتهم الموجهة إلى الحكومة الانتقالية من أجل الإسراع في تنفيذ المعايير السياسية الرئيسية الواردة في الإعلان الدستوري.

5 - وتولى قيادة مظاهرات 30 حزيران/يونيه لجان المقاومة، وهي جماعات شعبية على مستوى الأحياء ترتبط فيما بينها من خلال شبكة وطنية، وقد برزت كنوع جديد من التنظيم السياسي يتجاوز الأحزاب السياسية التقليدية. وشملت المطالب الرئيسية الانتهاء من تشكيل الحكومة الانتقالية، وتعيين ولاة مدنيين، وتعيين أعضاء المجلس التشريعي والمفوضيات المستقلة، وإبرام اتفاق بشأن السلام الشامل، وإجراء إصلاح لقطاع الدفاع والأمن، وإجراء إصلاحات في مجال العدالة الانتقالية وفي المجال الاقتصادي بما يحقق المساواة والعدالة، ووضع خارطة طريق للانتعاش والتنمية لصالح الفقراء. وفي 9 تموز/يوليه، واستجابة للمطالب الشعبية وعقب تقييم الأداء، طلب رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، من سبعة من أعضاء حكومته الاستقالة. وقد تم على الفور تعيين وزراء بالنيابة للعمل إلى حين تعيين وزراء جدد، الذي كان يتوقع أن يتم بعد توقيع اتفاق السلام المقرر في 2 تشرين الأول/أكتوبر.

6 - وفي 22 تموز/يوليه، عين رئيس الوزراء ولاة مدنيين مؤقتين في جميع الولايات الـ 18، بمن فيهم امرأتان، ريثما تُستكمل التعيينات التي كان من المتوقع أن تتم بعد توقيع اتفاق السلام في تشرين الأول/أكتوبر. وتم الاعتراض على التعيينات المؤقتة لعدد من الولاة، بما في ذلك في ولايات كسلا والقضارف وشرق دارفور وشمال كردفان. وفي حين أن الجبهة الثورية السودانية وافقت في البداية على تعيين ولاة مؤقتين، انتقدت فيما بعد عملية التعيين التي قالت إنها ستؤدي إلى انقسامات وتوترات قبلية.

7 - وفي 17 آب/أغسطس، الذي يوافق الذكرى السنوية الأولى لتوقيع الإعلان الدستوري، أطلقت لجان المقاومة حملة جديدة من المظاهرات في الخرطوم، بمطالب مماثلة للمطالب التي أُعرب عنها في احتجاجات 30 حزيران/يونيه. واشتبك المتظاهرون مع الشرطة التي استخدمت الغاز المسيل للدموع وألقت القبض على 77 شخصاً حسبما تفيد به التقارير. وكانت الاحتجاجات نفسها بمثابة نهج أكثر وضوحاً اتبعته لجان المقاومة للإعراب عن عدم رضاها عن وتيرة الانتقال. ومنذ 17 آب/أغسطس، استمرت الاحتجاجات

والمسيرات اليومية في جميع أنحاء السودان. وفي خطاب ألقاه رئيس الوزراء في 21 آب/أغسطس بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لتوليه منصبه، أقر بأن ثمة صعوبات تواجه المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الخلافات القائمة بين العنصرين المدني والعسكري في المؤسسات الحاكمة بشأن الإصلاحات الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، والتدابير الرامية إلى معالجة الأزمة الاقتصادية، ونقل الأعمال التجارية المملوكة للجيش إلى وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

8 - وفي 29 آب/أغسطس، تم التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة الانتقالية وتحالف الجبهة الثورية السودانية وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وقد جاء الاتفاق تتويجاً لما يقرب من عام من المفاوضات التي توسطت فيها حكومة جنوب السودان. وكان من بين الموقعين تحت مظلة الجبهة الثورية السودانية حركة العدل والمساواة السودانية، وحركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال جناح مالك عقار. ويتضمن الاتفاق عددا من البروتوكولات ويغطي القضايا الرئيسية المتعلقة بالترتيبات الأمنية وإدماج المقاتلين في الجيش السوداني، وملكية الأراضي، والعدالة الانتقالية، وتقاسم السلطة، وعودة النازحين. ولم تشارك حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد نور في المفاوضات التي أجريت في جوبا، ورفضت الاتفاق.

9 - وفي 3 أيلول/سبتمبر، وقعت الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال جناح عبد العزيز الحلو اتفاقا مشتركا على جملة أمور منها مبادئ تهدف إلى الحفاظ على وقف الأعمال العدائية في جميع مراحل عملية السلام إلى أن يتم الاتفاق على الترتيبات الأمنية. كما أكد الطرفان في الاتفاق أن الدستور المقبل يجب أن يقوم على مبدأ "الفصل بين الدين والدولة"، وفي غياب ذلك يجب احترام الحق في تقرير المصير في المنطقتين. وقد أوضح السيد الحلو نفسه أنه لا يزال ملتزما بعملية جوبا على النحو المبين في وثيقة قضايا التفاوض المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

الحالة الأمنية

10 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الحالة الأمنية بزيادة التوترات القبلية، بما في ذلك في شرق البلد وغربه وجنوبه. ففي المنطقة الغربية من دارفور، وقعت عدة حوادث بين مجتمعات الرحل والمزارعين في سياق الهجرة الموسمية والحصاد، وتفاقم الوضع بسبب قضايا ملكية الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية التي لم تُحل بعد. وفي غرب كردفان، وقعت اشتباكات بين أفراد من قبيلتي المسيرية والنوبة في حزيران/يونيه في لقاوة، مما أدى إلى مقتل عدة أشخاص حسبما أفادت به التقارير. وفي أعقاب أعمال العنف، وقّع ممثلون عن كلتا القبيلتين على اتفاق لوقف الأعمال العدائية. كما وقعت اشتباكات قبلية في ولاية سنار. وفي ولاية القضارف، استمر خطر نشوب النزاع بين القوات المسلحة السودانية وميليشيات "شفتا" المسلحة من إثيوبيا، بدءاً من أيار/مايو وانتهاءً في حزيران/يونيه. وفي 24 حزيران/يونيه، شكل كل من السودان وإثيوبيا لجنة وزارية مشتركة للنظر في قضية التوترات الحدودية. وفي شرق السودان، أسفرت الاشتباكات القبلية بين أفراد من قبيلتي بني عامر والنوبة وكذلك بين قبيلتي بني عامر والهدندوة عن مقتل أكثر من 30 شخصا وإصابة أكثر من 100 آخرين. وفي 13 تموز/يوليه، وقعت قبيلتا بني عامر والنوبة اتفاقا بحضور ممثلين عن مجلس السيادة وقوى الحرية والتغيير وحكومة الولاية.

11 - وعقب الانتهاء من وضع استراتيجية الحكومة الانتقالية لحماية المدنيين، أعلن رئيس الوزراء تشكيل قوة مشتركة بين الجيش والشرطة بغرض نشرها في المناطق التي يزداد فيها تقلُّب الأوضاع. وحظي القرار بدعم مجلس الأمن والدفاع. وفي الوقت نفسه، نُشرت قوات الأمن وتدخلت الحكومة الانتقالية استجابة للحوادث المتصلة بالحماية في جميع أنحاء البلد. وفي أعقاب الاشتباكات، فُرض حظر التجول في بورتسودان، ونُشرت قوات الدعم السريع للتصدي لأعمال العنف. وفي ولاية كسلا، تم تجديد اتفاق للمصالحة بين قبيلتي بني عامر والنوبة من أجل منع نشوب النزاع القبلي. وتمثل عمليات السلام المحلية في دارفور إحدى سبل زيادة الاستقرار؛ ويجري تكرارها في جميع أنحاء البلد.

الحالة الاجتماعية والاقتصادية

12 - ظلت الحالة الاجتماعية والاقتصادية مزرية وتفاقمت بسبب الجائحة، فاستمرت بذلك في زيادة زعزعة الاستقرار. وظل انخفاض قيمة العملة والتخفيضات الحادة في دعم الخبز والوقود يتسبب في تضخم تجاوزت نسبته 140 في المائة في تموز/يوليه. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8 في المائة في عام 2020، مع ما يرافق ذلك من زيادة في مستويات الفقر.

13 - وقد تفاقمت الضغوط المتصلة بالميزانية بسبب القيود التي تفرضها تدابير الإغلاق وغيرها من القيود المتصلة بهذه الجائحة، مما أدى إلى تزايد العجز العام وانخفاض الإيرادات بنسبة 39 في المائة منذ منتصف نيسان/أبريل، في الوقت الذي تزداد فيه النفقات العامة. ونظراً للحاجة إلى التكيف الهيكلي، أعدت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ميزانية معدَّلة لعام 2020 في آب/أغسطس لتعكس إلغاء دعم الوقود، مع الحفاظ على الدعم لغاز الطهي والقمح. وقد اعتُمد نظام أسعار الصرف العائمة، ومن المقرر تنفيذه على مراحل على مدى سنتين. واعترضت قوى الحرية والتغيير بشدة على تعديلات ميزانية عام 2020.

14 - وقد تأثرت النساء والأطفال والمسنون في الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، فضلا عن اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين، تأثرا غير متناسب بالأزمة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من وجود نظام للتحويلات النقدية المباشرة في إطار برنامج دعم الأسرة في السودان، فإن خطط الحماية الاجتماعية في البلد لا تزال متناثرة، مما يزيد من الحاجة إلى تقييم نظم الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان القائمة ووضع الأسس لنظام حماية اجتماعية منصف ومتكامل يتضمن الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.

15 - وفي 25 حزيران/يونيه، استضافت ألمانيا على شبكة الإنترنت مؤتمرا رفيع المستوى للشراكة، شاركت في استضافته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومة السودان، وحضره ممثلون عن 40 بلدا و 15 منظمة دولية. وكان الهدف من المؤتمر هو تأمين الدعم السياسي والمالي للعملية الانتقالية في السودان. وتعهدت الوفود المشارِكة بتقديم ما مجموعه 1,8 بليون دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية على وجه الخصوص، وللتخفيف من الأثر الاجتماعي لتدابير الإصلاح. ومن هذا المبلغ، تم التعهد بتقديم ما يقرب من 500 مليون دولار لدعم برنامج دعم الأسرة في السودان، الذي صمَّمه البنك الدولي، للتخفيف من أثر إلغاء دعم الوقود على غالبية السكان. وفي حين ركز المؤتمر على الدعم السياسي والمالي معاً للمرحلة الانتقالية، فإن التعهدات المالية كانت تهدف في المقام الأول إلى تمكين الإصلاحات الاقتصادية التي تتوقف على إطلاق برنامج دعم الأسرة في السودان والبرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي بشكل متزامن. ويهدف هذان البرنامجان بدورهما إلى إنعاش اقتصاد البلد وتمهيد الطريق لتخفيف عبء الديون الذي تمس الحاجة إليه. ويوجد برنامج دعم الأسرة في السودان حالياً في المرحلة التجريبية، ومن

المتوقع إطلاقه في الأســـابيع المقبلة. واتفقت الحكومة وصـــندوق النقد الدولي على برنامج يتابعه خبراء الصندوق، على أن تسرَّع وتيرة تنفيذه خلال الربع الأخير من عام 2020 وما بعده. وقدمت مجموعة أصدقاء السودان، التي تضم عددا من الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف، الدعم لمؤتمر الشراكة وواصلت اجتماعاتها المنتظمة دعما للعملية الانتقالية في البلد. وقد عقد آخر اجتماع لها في 12 آب/أغســطس، واستضافته المملكة العربية السعودية على شبكة الإنترنت.

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعلن أن تعداد السكان سيتم في نيسان/أبريل 2022. وسيُجرى هذا التعداد إلى جانب تعداد زراعي وتعداد لميزانيات الأسر المعيشية. ومن المتوقع أن يلقي تعداد ميزانيات الأسر المعيشية الضوء على مستويات الفقر وعدم المساواة داخل البلد. وبما أن السودان بصدد الانتقال من عملية التعداد الورقي إلى عملية التعداد الرقمي، فقد بدأ صـــندوق الأمم المتحدة للســكان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء في السودان من أجل تخطيط العملية الجديدة وتنفيذها وإدارتها.

حالة حقوق الإنسان

17 - منذ 3 حزيران/يونيه، اتســمت حالة حقوق الإنســان في الســودان باشــتباكات طائفية في شــرق السودان، وتزايد المطالب الشعبية بإصلاح المؤسسات الحكومية وإعادة هيكلتها. وتشير التقارير إلى أن قوة الشرطة السودانية ربما تكون قد استخدمت القوة المفرطة في 18 آب/أغسطس في الخرطوم لتفريق التجمعات والاحتجاجات التي أعرب فيها عن مطالب بالإصــلاح والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ظل النظام الســابق، وكذلك عن قتل المتظاهرين المدنيين في 3 حزيران/يونيه 2019. وفي أعقاب تصاعد الاحتجاجات، اتخذت الحكومة الانتقالية خطوات إيجابية نحو تلبية مطالب الشعب السوداني وتحســين حماية الحقوق الأســاســية، بما في ذلك عن طريق تعديل بعض القوانين المثيرة للجدل والتمييزية واتخاذ عدة تدابير لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون ولتعزيز حقوق الإنسان.

18 - وفي سياق وفاء المجلس المشترك، وهو الهيئة التشريعية الانتقالية الحالية في السودان، بالتزامه بتحسين نظام العدالة وإصلاح القوانين الوطنية وفقا للمعايير الدولية، وافق في تموز/يوليه على عدة تعديلات على القانون الجنائي لســنة 1991. وقد شــكل اعتماده لتلك التعديلات تقدماً كبيراً نحو تحقيق أهداف الثورة إلى أن يتســنى اعتماد قانون جنائي جديد كما هو مبين في الإعلان الدســتوري. وقد أدت التعديلات الأخيرة إلى تحسين الحماية القانونية لأكثر فئات السكان ضعفاً، بوسائل منها المساهمة في القضاء على الممارسات الضــارة ضــد النســاء والفتيات من خلال حظر تشــويه الأعضــاء التناســلية الأنثوية، وإلغاء عقوبة الإعدام للأطفال دون ســـن 18 عاماً، ومكافحة التمييز، وتعزيز احترام حرية الدين والمعتقد من خلال إلغاء تجريم الردة. وأُدخلت تعديلات على قانون مكافحة جرائم المعلوماتية، بما في ذلك إلغاء العقوبة البدنية، إلا أن المجلس المشترك ضاعف عقوبة الحبس فيما يخص بعض الأنشطة على شبكة الإنترنت التي يضطلع بها الصــحفيون والعاملون في وســائط الإعلام، وهو ما يمس بحيز الحقوق المدنية وبأشــكال الحماية الممنوحة لحرية التعبير، والحق في الحصــول على المعلومات، والحق في الخصــوصــية، والحق في المحاكمة وفق الأصــول القانونية، وكلها عناصــر أســاسية في عملية الانتقال الديمقراطي. كما سُنت سياسات خففت من القيود المفروضــة على حرية تنقل المواطنين الســودانيين بإلغاء الحاجة إلى تصــاريح الخروج وإلغاء شــرط الحصول على إذن من ولي الأمر بالنسبة للنساء اللاتي يسافرن برفقة أطفال.

19 - وفي 23 آب/أغسطس، أصدرت اللجنة الوطنية المكلفة بتفكيك النظام السابق ومحاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة قراراً بتعديل مجلس مفوضي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السودان، وطلبت إلى الحكومة تعيين مفوضين جدد. وأقيل المفوضون الذين عيّنهم الرئيس السابق البشير من مناصبهم. وينص الإعلان الدستوري على تشكيل مفوضية وطنية مستقلة جديدة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس باعتبارها من المفوضيات المواضيعية المستقلة الاثنتي عشرة.

20 - وفي تطورات ذات صلة بالموضوع، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية في 9 حزيران/يونيه أن علي محمد علي عبد الرحمن، وهو زعيم مزعوم لميليشيات الجنجويد خلال النزاع في دارفور، قد سلم نفسه طوعاً في جمهورية أفريقيا الوسطى ووُضع رهن الاحتجاز لدى المحكمة الجنائية الدولية. ولا تزال مذكرات التوقيف التي أصدرتها المحكمة بحق أربعة أشخاص سودانيين آخرين، بمن فيهم الرئيس السابق البشير، معلَّقة. وقد أعربت الحكومة الانتقالية عن استعدادها للتعاون مع المحكمة.

الحالة الإنسانية

21 - لقد أدت جائحة كوفيد-19 العالمية إلى تفاقم الفقر المتأصل والأزمة الاقتصادية القائمة والصدمات المناخية، وأنشأت احتياجات إنسانية متزايدة في السودان. وقد ازداد معدل الجوع في جميع أنحاء البلد، ويعاني أكثر من 9,6 ملايين شخص بشدة من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يشكل زيادة قدرها 65 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

22 - وفي 3 أيلول/سبتمبر، كان أكثر من 100 13 شخص قد ثبتت إصابتهم بفيروس كورونا، وتوفي أكثر من 820 شخصاً. وقد أدى تزايد عدد حالات انتقال المرض إلى الضغط على نظام الرعاية الصحية الهش في البلد في وقت يواجه فيه السودان أول حالة لتفشي شلل الأطفال منذ أكثر من عقد من الزمن، مما أثر على تسع ولايات في جميع أنحاء البلد. وتقوم وزارة الصحة الاتحادية حاليا، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، بإعداد حملة تحصين جماعية للوصول إلى كل طفل دون سن الخامسة - أي ما يقرب من 9 ملايين طفل - ولاستئناف عملية التحصين الروتيني التي تعطلت خلال تفشي جائحة كوفيد-19 وسد ما يعتريها من ثغرات.

23 - وقد أثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات على ما يقرب من 400 ألف شخص منذ بداية موسم الأمطار في تموز/يوليه. وبحلول نهاية آب/أغسطس، كان قد دُمِّر أكثر من 000 37 منزل، ولحقت أضرار بـ 34 مدرسة وأكثر من 600 2 مرفق صحي. وقد أدت الفيضانات إلى زيادة تعريض الأمن الغذائي للخطر وأثرت على إمكانية الحصول على المياه النظيفة. وكانت الحكومة ووكالات منظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها قد قامت بتجهيز الإمدادات مسبقاً لتلبية احتياجات 000 250 شخص قبل بدء هطول الأمطار، إلا أن المخزونات يجري استنفادها بسرعة، وسيلزم توفير موارد إضافية.

24 - وأدت جيوب العنف في ولايات جنوب كردفان وكسلا والبحر الأحمر في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس إلى حالات نزوح وخسائر في الأرواح وإلى إلحاق أضرار بالمنازل والأسواق وغيرها من البنى التحتية الرئيسية، مما زاد من الاحتياجات الإنسانية.

25 - وتلقى ما يقرب من 5,4 ملايين شخص مساعدات منقذة للحياة في 179 من أصل 189 محلية في البلد في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، مقابل 2,3 مليون شخص في الربع الأول من عام 2020. وكان توسيع نطاق الاستجابة واضحاً بشكل خاص في قطاعات الأمن الغذائي وسبل العيش والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. غير أن تنفيذ أنشطة التثقيف والحماية، بما في ذلك خدمات حماية الطفل ومكافحة العنف الجنساني، قد تأثر بصورة غير مباشرة بتدابير احتواء جائحة كوفيد-19. ولم يستفد من الدعم المقدم في مجال مكافحة العنف الجنساني سوى 000 120 شخص في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، أي أقل بمقدار 000 100 شخص عن الربع الأول من السنة، بيد أن تفشي هذه الجائحة وتدهور الحالة الاقتصادية ربما زادا من خطر العنف الجنساني ضد النساء والفتيات.

ثالثا - عملية التخطيط لإنشاء البعثة

26 - نظراً لما أعلنه مجلس الأمن من اعتزامه إنشاء وجود لاحق للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في القرارين 2495 (2019) و 2517 (2020)، ولطلبه في القرار 2524 (2020) أن أشرع على وجه السرعة في التخطيط لإنشاء البعثة المتكاملة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، تم تشكيل فريق من موظفي الأمانة العامة في نيسان/أبريل 2020 بتوجيه من مستشاري الخاص المعني بالسودان، نيكولاس هايسوم. وقد مضى الفريق في عملية التخطيط من خلال عملية تشاورية شاملة للجميع. ونظراً لاستمرار تفشي جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من تدابير التخفيف، استُخدمت الوسائل المتاحة على شبكة الإنترنت لعقد اجتماعات للكيانات المعنية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فضلاً عن البنك الدولي. كما جرى التشاور بنشاط مع جهات شريكة خارجية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي. وظلت الأهمية الحاسمة لكل من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب في صلب عملية التخطيط.

27 - وفي 5 تموز/يوليه، أنشأت الحكومة الانتقالية اللجنة التنفيذية للتنسيق مع البعثة المتكاملة. وتضم اللجنة 16 عضوا في السلطات الانتقالية والمؤسسات الأمنية والمجتمع المدني. وهي مكلفة، في جملة أمور، بالتنسيق المباشر بين الحكومة الانتقالية والبعثة المتكاملة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات بشأن مجالات عمل البعثة، والتفاوض بشأن مشروع اتفاق مركز البعثة ومتابعة تنفيذه.

28 - وزار فريق التخطيط السودان في الفترة من 26 تموز/يوليه إلى 11 آب/أغسطس. وفي الخرطوم، التقى الفريق بالعديد من الجهات السودانية المعنية، بما يشمل مسؤولين حكوميين وأمنيين، ومنظمات نسوية وغيرها من منظمات المجتمع المدني والجماعات السياسية. وفي كسلا وكادقلي والفاشر ونيالا وزالنجي، التقى الفريق أيضا بالولاة المدنيين المعينين حديثا أو ممثليهم، وزار أربعة مخيمات للنازحين، بما فيها مخيم كالما. كما التقى الفريق بالسلك الدبلوماسي، بما في ذلك مجموعة أصدقاء السودان التي تتخذ من الخرطوم مقرا لها وسفراء البلدان الأفريقية. وتعاون فريق التخطيط عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري نظرا للطبيعة المتكاملة للبعثة، وكذلك مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور نظرا لأهمية التنسيق بين البعثتين في دارفور.

29 - ووضـــع فريق التخطيط الصـــيغة النهائية لمفهوم البعثة الخاص بالبعثة المتكاملة، الذي ترجم الأهداف الاســتراتيجية الأربعة المبيَّنة في ولاية البعثة إلى الأولويات الاســتراتيجية التســع التالية التي يتعين الســعي إلى تحقيقها خلال العمر المتوقع للبعثة: (أ) دعم الاســتقرار الســياســي؛ (ب) دعم عمليات وضــع الدسـتور والانتخابات وتعداد السـكان؛ (ج) دعم الإصـلاحات المؤسـسـية وتعزيز حقوق الإنسـان وحمايتها؛ (د) دعم التوصـل إلى عملية سـلام شـاملة للجميع؛ (هـ) دعم تنفيذ اتفاق أو اتفاقات السـلام؛ (و) دعم تعزيز بيئة توفر الحماية، ولا ســـيما في مناطق النزاع وما بعد انتهاء النزاع؛ (ز) دعم تحقيق التعايش الســـلمي والمصـــالحة بين الطوائف؛ (ح) دعم تعبئة الموارد الدولية والإصـــلاحات الاجتماعية والاقتصـــادية الوطنية؛ (ط) دعم إنشاء هيكل وطني للتخطيط الإنمائي وفعالية المعونة.

30 - وبالإضـــافة إلى ذلك، وضـــع الفريق مخططاً لهيكل مؤقت للبعثة المتكاملة ولوجودها الجغرافي، سـيكون بمثابة أسـاس للأعمال التحضـيرية الجارية لتقديم ميزانية عام 2021 (انظر المرفق الثاني). ويوفر الهيكل القدرة اللازمة لدعم عملية الانتقال السياسي، والجهود الوطنية لحماية المدنيين ومنع نشوب النزاعات، وتنسيق جهود بناء السلام والتنمية. ومن المتوخى أن يكون مقر البعثة المتكاملة في الخرطوم، وأن تكون لها مكاتب ميدانية في دارفور والمنطقتين وشرق السودان.

31 - وسـتتمثل ترتيبات الدعم التشـغيلي للبعثة المتكاملة في عنصـرين رئيسـيين هما: التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والالتزام بالانتقال من عملية الخفض التدريجي للعملية المختلطة. وتمشيا مع توجيهات مجلس الأمن بدمج وجود الأمم المتحدة في الســـودان، أُدرج فريق الأمم المتحدة القطري في تخطيط دعم البعثة منذ البداية، بهدف وضـــع ترتيبات دعم مشـــتركة من خلال مزيج من الترتيبات المتعلقة بالخدمات المشتركة، بما في ذلك الاشتراك في موقع واحد، حيثما أمكن. ويتيح استمرار وجود العملية المختلطة فرصة للاســتفادة مؤقتا من قدرات الدعم القائمة، في حين يجري تنفيذ نموذج دعم البعثة المتكاملة، الذي يتألف من الخدمات المشــتركة ومركز للخدمات والدعم عن بعد. ويشــكل الانســحاب المتوقع للعملية المختلطة، الذي طالما وفر القدرة لفريق الأمم المتحدة القطري في دارفور، ضرورة ملحة للمضي قدما في هذا المجال وضمان عدم وجود ثغرات في قدرات الدعم قد تؤثر ســلباً على بدء تشــغيل البعثة المتكاملة. وفي هذا الســياق، من المتوخى أن يستفيد وجود الأمم المتحدة الموحد الجديد في السودان من الأصول والقدرات الأخرى التي يمكن نقلها من العملية المختلطة عقب خفضها تدريجياً وإغلاقها في نهاية المطاف.

32 - وكما هو الحال في جميع البعثات الميدانية في أفريقيا، سـوف تسـتفيد البعثة المتكاملة أيضــا من مجموعة كاملة من خدمات المعاملات التي ســـيقدمها مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، ومن المسـاعدة المقدمة من قسم دعم المشـتريات على الصـعيد العالمي، وخدمات الاتصـالات واللوجسـتيات التي سـتقدمها قاعدة الأمم المتحدة للوجسـتيات في برينديزي، إيطاليا، ومرفق الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فالنسيا.

33 - وقد وافقت على مجموعة تمويل أولية من خلال الاعتماد المخصـــص للنفقات غير المنظورة والاســـتثنائية لدعم الاحتياجات من الموارد اللازمة لبدء تشـــغيل البعثة الجديدة وللاضـــطلاع بعملياتها في الأشهر الأولى.

34 - ويجري حاليا تعيين أعضـــاء الفريق المتقدم للبعثة المتكاملة. وبمجرد نشـــره في الربع الأخير من عام 2020، سـيتولى مسـؤولية مواصـلة التخطيط. وسـيقود الفريق المتقدم المناقشـات بشـأن طرائق التكامل والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على التوالي. كما سـيضـع المعايير والمؤشـرات الأسـاسـية والظرفية الواضـحة والقابلة للقياس التي طلبها مجلس الأمن في قراره 2524 (2020)، نظرا لأن وضـــع هذه المعايير ســيتطلب مشــاركة متعمقة ومســتمرة مع أصحاب المصلحة في السودان.

رابعا - ملاحظات

35 - يحرز الســـودان تقدما في عمليته الانتقالية. ويجب أن يظل الســـودان والمجتمع الدولي ثابتين في التزامهما ببلورة الرؤية السياسية الشاملة المكرسة في الإعلان الدستوري الصادر في آب/أغسطس 2019. وإنني أشيد بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الانتقالية حتى الآن لتنفيذ المعايير الواردة في الإعلان الدستوري. وتشمل هذه التدابير إجراءَ إصلاحات اقتصادية، والتوصل إلى اتفاق سلام شامل مع الجماعات المسلحة في دارفور والمنطقتين، وتعديل التشريعات لتحسين سيادة القانون وحماية الحقوق الأساسية، مع تحقيق تحسينات ملحوظة فيما يتعلق بحقوق المرأة على وجه الخصوص.

36 - وفي خضـــم هذا التقدم، يكافح السـودان آثار جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تفاقم الضـــغط على الحكومة الانتقالية من خلال إلقاء عبء إضـافي على النظم الصـحية، وتعطيل النشـاط الاقتصـادي، وتعميق المظالم الاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، شهد السودان في الأشهر الأخيرة فيضـانات مدمِّرة وتضـرر من أسـوأ غزو للجراد الصـحراوي في القرن الأفريقي منذ 25 عاما، وهما يشـكلان تهديدا كبيرا للأمن الغذائي وسبل العيش. وتبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها لمساعدة الحكومة في التصدي لجائحة كوفيد-19 وتلبية الاحتياجات الإنسـانية الأوسـع نطاقا، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى دعم جهود الإصلاح الاقتصادي.

37 - ويعد اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في 29 آب/أغسطس مع تحالف الجبهة الثورية السودانية وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، والاتفاق المشترك بشأن المبادئ الموقع في 3 أيلول/سبتمبر مع الحركة الشـعبية لتحرير السـودان - قطاع الشـمال/جناح عبد العزيز الحلو، من أهم المحطات التاريخية في المرحلة الانتقالية. وإنني أثني على اســتمرار الإرادة الســياســية لدى جميع الأطراف في هذين الاتفاقين وتصـــــميمها على العمل من أجل تحقيق الهدف المشـــترك المتمثل في إحلال الســـلام، على الرغم من الصعوبات التي تطرحها جائحة كوفيد-19. وأدعو أيضا من لا يزالون خارج عملية السلام إلى المشاركة في معالجة الصراعات الداخلية التي طال أمدها في البلد والإسهام في نجاح العملية الانتقالية في البلد.

38 - وســيتطلب تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصـــل إليها خلال عملية الســـلام في الســـودان دعما سياسيا مستمرا وبذل مساعٍ حميدةٍ لكفالة الحفاظ على الثقة بين الموقعين وعلى حل المنازعات الناشئة عن تحديات التنفيذ. وهذه ليست اتفاقات السلام الأولى التي تم التوصل إليها في تاريخ البلد الحديث، ولكنها أول اتفاقات يتم التوصـل إليها في سـياق المرحلة الانتقالية. ويجب اغتنام هذه الفرصـــة الفريدة لتنفيذها بالكامل. وســتقدم الأمم المتحدة الدعم لتنفيذ اتفاقات الســلام هذه واتفاقات الســلام المقبلة خلال الفترة الانتقالية، على النحو الذي طلبته الأطراف وفي حدود قدرتها وولايتها. وســـتقوم بذلك بالتعاون مع شـــركاء دوليين آخرين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي.

39 - ويؤكد تصاعد أعمال العنف وتقلب الأوضاع في الآونة الأخيرة في دارفور والمنطقتين وشرق السودان أن السلام لم يتحقق بعد. ويبرز تقلب الأوضاع الهشاشة المتأصلة والتحديات الفريدة من نوعها التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن ثم، يلزم اتباع نهج شامل على نطاق البلد. وإنني أثني على إنشاء لجنة وطنية لحماية المدنيين، وأشجع الحكومة على الإسراع في تنفيذ خطتها الوطنية الشاملة لحماية المدنيين، التي تهدف لا إلى تلبية الحاجة الفورية إلى استمرار الحماية المادية لجميع المدنيين في جميع أنحاء السودان فحسب، وإنما إلى اتخاذ تدابير أخرى أيضا يمكن أن تحسن الحالة على نحو مستدام. وإنني أتعهد بدعم الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وتقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجماعات المسلحة، مسؤولية تهيئة بيئة آمنة لجميع السودانيين، ولا سيما النساء والفتيات والفتيان في المناطق المتضررة من النزاع. وفي غياب هذا الأمان، لن يتمكن شعب السودان من التمتع بحقوق الإنسان الخاصة به أو ممارستها.

40 - وعلاوة على ذلك، يتطلب بناء السلام بذل جهود تتجاوز تنفيذ اتفاقات السلام. وفي هذا الصدد، ستدعم الأمم المتحدة أصحاب المصلحة السودانيين في معالجة دوافع النزاع وأسبابه الجذرية، فضلا عن إرث النزاعات الماضية. وستواصل الأمم المتحدة أيضا دعم جهود بناء السلام في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك تعزيز مؤسسات سيادة القانون وكفالة المساءلة المناسبة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أجل توطيد السلام وتحقيق مكاسب أمنية.

41 - وقد أدى تصاعد التضخم واستمرار النقص في السلع الأساسية وتزايد العجز العام وانخفاض الإيرادات إلى وضع اقتصاد البلد في حالة حرجة. ولم يتم التغلب بعد على الضائقة الاقتصادية التي كانت هي السبب الكامن وراء المظاهرات في الشوارع التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر 2018، والتي أدت إلى الثورة. وفي هذا السياق، لا بد من تقديم الدعم الدولي في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الانتقالية إلى تنفيذ برنامجها الصعب للإصلاح الاقتصادي. وقد كان ذلك أحد أولوياتي الرئيسية في دعم السودان. وإنني أثني على الجهات المانحة لما تعهدت به من مساهمات في برنامج دعم الأسرة في السودان أثناء مؤتمر شركاء السودان الرفيع المستوى، الذي عقد في برلين في 25 حزيران/يونيه، ولما قدمته من تمويل للمساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية. وأحث الجهات المانحة على الإفراج عن تلك الأموال في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى لبرنامج دعم الأسرة في السودان الانتقال من مرحلته التجريبية إلى مرحلة التنفيذ الكامل. وهذا عنصر حاسم في برنامج الإصلاح الاقتصادي على النحو المتفق عليه بين الحكومة الانتقالية وصندوق النقد الدولي. وسيساعد التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي السودانَ على المضي قدما نحو تخفيف عبء الديون وتأمين إمكانية الحصول على تمويل كبير للمساعدة الإنمائية الدولية. وما لم يتم تناول الجزاءات الاقتصادية، بما في ذلك استمرار إدراج السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية، سيكون لها أيضا آثار هامة على إمكانية حصول البلد على المساعدة المالية الدولية والاستثمار وتخفيف عبء الديون في الأجلين القصير والمتوسط.

42 - وينبغي أن يستند الدعم المالي والسياسي للعملية الانتقالية بقوة إلى استمرار التقدم نحو إقامة نظام سياسي ديمقراطي بقيادة مدنية في السودان. فالسودان المزدهر والديمقراطي سيكون دعامة هامة للاستقرار في المنطقة. والسؤال ليس ما إذا كان المجتمع الدولي يستطيع تحمل تكاليف الدعم الذي يحتاجه السودان، وإنما السؤال هو ما إذا كان المجتمع الدولي يستطيع تحمل تبعة تقاعسه عن دعم السودان في سعيه إلى مواجهة التحديات الهائلة الماثلة أمامه.

43 - وإنني أرحب بالتعاون الوثيق مع الحكومة الانتقالية في جميع مراحل عملية التخطيط التي تجريها البعثة المتكاملة، مما سيمكننا من تحقيق ما هو متفق مع إرادة الشعب السوداني في أن يكون بلدا ينعم بالسلام والازدهار. وبالمثل، فإن استمرار الشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سوف يزيد إلى أقصى حد من المزايا النسبية للمنظمتين بما يدعم العملية الانتقالية في السودان. واستفادت عملية التخطيط أيضا من مشاورات مكثفة مع شركائنا في المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، وأسفرت عن نتائج رئيسية. وأود أن أعرب عن امتناني لمستشاري الخاص المعني بالسودان على قيادته لهذه العملية وعلى جهوده في دعم العملية الانتقالية في السودان.

44 - ومع ذلك، لا يزال يتعين على البعثة القيام بأعمال هامة قبل أن يتسنى لها إنجاز أنشطتها الصادر بها تكليف بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2021. وإنني أعول على استمرار دعمكم ومشاركتكم إذ نعمل معا من أجل إنجاح العملية الانتقالية في السودان.

المرفق الأول

تقرير عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عملا بقرار مجلس الأمن 2525 (2020)

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا المرفق عملا بالفقرة 10 من قرار مجلس الأمن 2525 (2020)، التي طلب المجلس فيها إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كل 90 يوما، وذلك كمرفق للتقارير المنتظمة المطلوبة بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ويتضمن هذا المرفق معلومات مستكملة عن الحالة في دارفور للفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس 2020.

ثانيا - التطورات المستجدة في الحالة السائدة في دارفور وتنفيذ الولاية المنوطة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

ألف - الحالة السياسية

التطورات السياسية في السودان

2 - واصلت الحكومة الانتقالية في السودان تنفيذ أحكام الإعلان الدستوري المؤرخ 17 آب/أغسطس 2019. وفي 9 تموز/يوليه، طلب رئيس الوزراء استقالة سبعة وزراء في سياق تعديل وزاري. وفي 22 تموز/يوليه، عيَّن ولاة مدنيين مؤقتين، من بينهم امرأتان، في جميع الولايات الـ 18. وفي دارفور، قوبلت هذه التعيينات بترحيب كبير، بيد أن البعض انتقدوا ما اعتبروه تعيينات حزبية.

3 - ونُظِّمت مظاهرات في الخرطوم وأجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك في مخيمات النازحين في دارفور. وطالب المتظاهرون بالعدالة لضحايا حملة القمع التي استهدفت المتظاهرين السلميين في حزيران/يونيه 2019 في الخرطوم، وبتحسين الأمن وتقديم الخدمات، وغير ذلك من الإصلاحات. وقد أبرز المحتجون في دارفور، بما في ذلك في نيرتتي وكبكابية وكاس وكتم والفاشر والضعين ومستري، التحديات التي تواجه الحماية وطالبوا السلطات بنزع سلاح الميليشيات وتحسين الأمن.

عملية السلام

4 - لقد تواصلت محادثات السلام بين الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية السودانية وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، بوساطة من حكومة جنوب السودان، على شبكة الإنترنت في معظمها بسبب القيود المتصلة بتفشي جائحة كوفيد-19، وتكللت بالنجاح في 31 آب/أغسطس مع توقيع اتفاق للسلام بالأحرف الأولى. وسبق الاحتفالَ التوقيع في 28 و 29 آب/أغسطس على ثمانية بروتوكولات للسلام ركزت على تقاسم الثروة والسلطة، والنازحين واللاجئين، وملكية الأراضي والأراضي التي يستخدمها تقليديا مجتمع قبلي (الحواكير)، والتعويض وإعادة التأهيل، والمساءلة والمصالحة، والقطاع الرعوي، والترتيبات الأمنية. وظلت المشاركة الرسمية للمرأة في المحادثات هامشية. وقدمت العملية المختلطة الدعم اللوجستي والتقني لعملية السلام.

5 - وانضم التحالف السوداني، وهو مظلة تنضوي تحتها الجماعات المنشقة عن حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وحركة العدل والمساواة السودانية، إلى مسار دارفور لمحادثات جوبا في أيار/مايو. وعلى الرغم من انسحاب حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي من الجبهة الثورية السودانية، فقد واصل مشاركته أيضا، حيث وقع السيد مناوي نفسه بالأحرف الأولى على اتفاق 31 آب/أغسطس. وواصلت حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد رفضها لعملية السلام.

باء - الحالة الأمنية

6 - لقد تدهورت الحالة الأمنية عموماً في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادة العنف القبلي والإجرام واستمرار الاقتتال داخل صفوف حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد.

القتال بين قوات الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة

7 - سجلت العملية المختلطة 48 حادثاً من حوادث النزاع المسلح التي أسفرت عن مقتل 115 شخصاً، مقابل 37 حادثا و 34 حالة وفاة في الفترة من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو 2020. وفي 1 حزيران/يونيه، هاجمت حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السودانية في كتروم، شمال دارفور، مما أدى إلى مقتل 27 من جنود القوات المسلحة السودانية و 9 من عناصر حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. وتواصلت أيضا المواجهات بين فصيلي مبارك علدوك وصالح بورسا داخل حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، حيث وقعت اشتباكات في الفترة بين 21 أيار/مايو و 11 حزيران/يونيه في منطقة داية، وسط دارفور، أسفرت عن سقوط 17 قتيلا ونزوح 887 6 أسرة. واستمر الاقتتال الدائر في صفوف حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في الفترة بين 26 تموز/يوليه و 3 آب/أغسطس في بوه وتورونق تونقا، جنوب دارفور، مما أسفر عن مقتل 48 شخصاً ونزوح عدد كبير من الناس.

النزاع القبلي ومسائل الأراضي

8 - ازداد العنف القبلي في جميع أنحاء دارفور، حيث سجلّت العملية المختلطة 15 اشتباكا بين القبائل أسفرت عن مقتل 126 شخصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقابل 13 اشتباكا أسفرت عن مقتل 93 شخصاً في الفترة من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو 2020. كما أدى العنف القبلي إلى حالات نزوح جديدة وإلى تدمير القرى والمزارع. وفي عدة حالات، تعرضت مراكز الشرطة والمباني الحكومية، بما في ذلك مستودعات الأسلحة، للهجوم والنهب. وفي غرب دارفور، وقعت اشتباكات بين قبيلتي المساليت والرزيقات الشمالية في منطقة مستري والجنينة في أواخر تموز/يوليه، مما أسفر عن مقتل نحو 75 مدنياً ونزوح ما يقرب من 000 7 شخص في مستري وأكثر من 000 13 شخص في الجنينة، حيث تضررت أكثر من 30 قرية وأحرق 500 1 منزل. وفي شمال دارفور، تعرض النازحون في مخيم فتابرنو لهجوم في 13 تموز/يوليه من قبل ميليشيات البدو، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص. وفي جنوب دارفور، أدى النزاع الدائر بين قبيلتي المساليت والفلاتة في الفترة من 23 إلى 26 تموز/يوليه إلى مقتل 18 شخصاً.

9 - وازدادت النزاعات القبلية المتصلة بالأراضي مع بداية الموسم الزراعي، حيث بلغ مجموع النزاعات المتصلة بالأراضي 85 نزاعا أدت إلى مقتل 17 شخصاً مقابل 47 نزاعا تتصل بالأراضي أدت إلى مقتل

20 شخصاً في الفترة من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو 2020. والهجمات التي شنتها قبيلة المسيرية المشتبه فيها على بورونغا، جنوب دارفور، في 26 و 31 تموز/يوليه، أسفرت عن مقتل شخص واحد وإحراق نحو 28 منزلا ونزوح ما لا يقل عن 500 20 شخص، وأدت إلى احتجاجات في كاس أُحرق خلالها مركز لقوات الشرطة السودانية ونُهب مستودع الأسلحة.

10 - وفي 26 تموز/يوليه، أعلن رئيس الوزراء عن نشر قوات أمن مشتركة إضافية في دارفور لحماية السكان المحليين خلال موسم الزراعة. وما فتئت العملية المختلطة تتعاون عن كثب مع سلطات البلد والمجتمعات المحلية من أجل تخفيف حدة التوترات وتعزيز قدرة الحكومة على توفير الحماية. وقد تم تفادي نشوب أعمال عنف واسعة النطاق حول مخيم كالما للنازحين بسبب مقتل اثنين من البدو الرحل في 10 حزيران/يونيه، وذلك بفضل تدخل العملية المختلطة ونشر قوات الأمن الحكومية. وردا على الحوادث التي وقعت في فتابرنو، زادت العملية المختلطة من وجودها للحيلولة دون وقوع المزيد من أعمال العنف ودعم الحكومة. وبالمثل، في مخيم حميدية للنازحين في وسط دارفور، عززت العملية المختلطة دورياتها العسكرية والشرطية لردع أعمال العنف بعد أن أسفر الصراع على السلطة من أجل قيادة المخيم عن أعمال عنف، حيث فرت العديد من الأسر من المخيم.

الحوادث التي وقعت ضد موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها

11 - سُجِّل خلال الفترة المشمولة بالاستعراض ما مجموعه 65 حادثا إجراميا استهدفت في معظمها العملية المختلطة وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأماكن عملهم.

جيم - حماية المدنيين

12 - ولا يزال المدنيون في دارفور عرضة للهجمات بسبب استمرار ضعف بيئة الحماية. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة كوفيد-19، واصلت العملية المختلطة الإسهام في حماية المدنيين، بما يشمل إمكانية حصولهم على المساعدة الإنسانية. وأجرى العنصر العسكري ما مجموعه 605 4 دوريات، بما في ذلك 888 دورية تتعلق بحماية المدنيين. ونشر عنصر الشرطة 893 دورية، منها 352 دورية في مخيمات النازحين، و 199 دورية لجمع الحطب أو الحشائش أو لحراسة الأراضي الزراعية، و 172 دورية في القرى و 106 دوريات في البلدات، و 32 دورية في الأسواق، ودوريتان في مناطق العودة، و 30 دورية على طول طرق الهجرة. ويسرت العملية المختلطة 51 عملية حراسة للعمليات الإنسانية كاستجابة طارئة لنحو 000 50 من المستفيدين في جبل مرة. كما دعمت البعثة تسليم 200 قطعة سلاح طوعا في وسط دارفور، وتطهير 20 منطقة خطرة من مخلفات الحرب من المتفجرات، ودمرت 64 من مخلفات الحرب من المتفجرات و 34 طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

13 - وقدمت العملية المختلطة الدعم للوقاية من كوفيد-19 لمخيمات النازحين في منطقة جبل مرة الكبرى، واستفاد منه أكثر من 000 5 شخص. وبالتعاون مع سلطات الولايات، ساهمت البعثة في حملات التوعية بمرض كوفيد-19 وفي توزيع مواد النظافة الصحية ومعدات الوقاية. ونظمت البعثة حلقات عمل بشأن كوفيد-19 في السجون ومؤسسات العدالة في دارفور وتواصلت مع السلطات السودانية بشأن منع انتشار المرض هناك.

14 - ومع تفشـــي جائحة كوفيد-19، اســتخدمت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري المرونة التي تتيحها مبادرة مهام الاتصـــال في الولايات لإعادة توجيه مبلغ 1,9 مليون دولار لتجهيز وصـــيانة مراكز العزل الحكومية في جميع أنحاء دارفور. وعلى الرغم من حالات التأخير في أنشطة مهام الاتصال التي تقوم بها الدولة بسبب هذه الجائحة، فقد تم بناء مركز للشرطة في منطقة العودة شوبا في شمال دارفور في الموعد المحدد. ومن خلال مهام الاتصـــال في الولايات، وُزِّعت مواد إغاثة غير غذائية على 400 أســـرة معيشـــية ضعيفة من النازحين.

15 - وواصـلت العملية المختلطة بناء الهياكل الأسـاسـية المؤسـسـية والمادية للمسـاعدة على منع اندلاع أعمال العنف والتخفيف من الأضرار الناجمة عنها. وفي غرب وشمال دارفور، عُقدت حلقات عمل بالتعاون مع السـلطات السـودانية لتعزيز قدرة المرأة على الصـمود والتخفيف من أثر العنف الجنسـاني عليها. وفي جنوب دارفور، عُقدت حلقتا عمل لبناء القدرات بشأن حماية الطفل وحقوق الطفل لتعزيز مهارات الأخصائيين الاجتماعيين والأشـــخاص ذوي الإعاقة. كما نُظِّمت دورات تدريبية لضـــباط الســـجون، بمن فيهم 28 امرأة، في شمال وجنوب دارفور بشأن اتباع النهج القائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون.

16 - وخلال الفترة المشـــمولـة بـالتقرير، تعـاونـت العمليـة المختلطـة عن كثـب مع الحكومـة لـدعم خطـة الســـودان الوطنيـة لحمـايـة المـدنيين بعـد خروج العمليـة المختلطـة في 21 أيـار/مـايو 2020 (انظر S/2020/429). وفي 16 و 28 تموز/يوليه، عقدت العملية المختلطة والحكومة اجتماعات لمناقشـــة الدعم الذي تقدمه العملية المختلطة واتفقتا على إنشـــاء آلية تنســـيق رفيعة المســـتوى. وفي 13 و 14 آب/أغسطس، عقدت العملية المختلطة وحكومة السودان حلقة عمل مشتركة رفيعة المستوى لتحسين التعاون في التصـدي لتحديات الحماية في دارفور، واتفق الطرفان على وضـع آلية للتنسـيق وعلى إنشـاء فرقة عمل لتعزيز التعاون.

دال - الحالة الإنسانية

17 - خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، كانت الاحتياجات الإنســـانية تعزى إلى حد كبير إلى زيادة وتيرة الاشتباكات القبلية، والحالة الاقتصـادية، والفيضـانات، وتأثير جائحة كوفيد-19. وشملت هذه العوامل العنف القبلي في غرب وشـــمال وجنوب دارفور، حيث أجرى الشـــركاء في مجال العمل الإنســـاني تقييمات وقدموا المساعدة في التصدي لذلك. وخلال الأشهر التسعة الماضية، قدم الشركاء في مجال العمل الإنساني أيضا المســـاعدة إلى نحو 000 350 شـــخص في أجزاء لم يكن من الممكن الوصـــول إليها من قبل في جنوب دارفور. ويعزز ذلك التحســـينات التي طرأت مؤخرا على إمكانية الوصـــول إلى المناطق التي تحتلها حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، على إثر التواصـل مع الحكومة وحركة جيش تحرير السـودان/جناح عبد الواحد.

18 - وفي 6 آب/أغسـطس، كانت الفيضـانات الموسـمية قد أثرت على أكثر من 000 16 شـخص في شـــمال وجنوب وشـــرق وغرب دارفور، حيث قدمت الحكومة والشـــركاء في العمل الإنســـاني المســـاعدة للمتضـــررين. وفي الوقت نفســـه، أدى تفشـــي جائحة كوفيد-19 والقيود التي فرضـــت من جرائها إلى تفاقم التحديات الاقتصـــادية القائمة. ووفقاً لآخر تقرير للتصـــنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، يواجه نحو 2,8 مليون شـخص مسـتويات تصـل إلى حد الأزمة أو الحالة الطارئة من انعدام الأمن الغذائي في دارفور خلال الفترة الحالية.

هاء - حالة حقوق الإنسان

19 - في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، وثقت العملية المختلطة 93 حالة من الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان، طالت 403 من الضحايا، من بينهم 40 امرأة و 28 قاصرا، مما يعكس زيادة مقارنة بـ 97 حالة طالت 299 ضحية وجرى توثيقها في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو 2020. ونظرا لعوامل شتى، بما في ذلك أثر القيود المفروضة من جراء كوفيد-19، قد لا تكون هذه هي الأرقام الفعلية.

20 - ولا تزال النساء عرضة بشكل خاص لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. فقد وثقت العملية المختلطة 20 حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات طالت 28 ضحية، مما يمثل زيادة قدرها 10 حالات مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وشملت هذه الحالات الاعتداء على امرأتين من قبيلة الفور واغتصابهما، ويزعم أن ذلك تم على يد بدو رُحل في 25 حزيران/يونيه بالقرب من قرية بلة السريف في وسط دارفور، واغتصاب امرأتين في 16 تموز/يوليه في منطقة تيغا الزراعية في شمال دارفور. وتحققت العملية المختلطة من وقوع 364 حادثا من حوادث الانتهاكات الجسيمة تضرر منها 77 طفلا (37 صبيا و 40 فتاة)، و 5 هجمات على المدارس والمستشفيات. وشملت هذه الانتهاكات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والقتل والتشويه، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، واستخدام الذخائر غير المنفجرة. وشملت أيضا الاغتصاب الجماعي لأنثى تبلغ من العمر 15 عاما، ويُزعم أن ذلك تم على يد بدو رحل في 3 حزيران/يونيه بالقرب من مخيم عطاش للنازحين في جنوب دارفور، والاعتداء الجنسي على فتاتين تبلغان من العمر 11 سنة و 8 سنوات في 8 تموز/يوليه من قبل رَجلين في منطقة بوري الزراعية في وسط دارفور. وكان من بين الجناة المزعومين أفراد من القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وحركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. ونظراً للافتقار إلى الموارد والقدرات في الميدان، لا تزال إمكانية اللجوء إلى القضاء واتخاذ تدابير المساءلة بالنسبة للأطفال من ضحايا الانتهاكات الجسيمة محدودةً.

21 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدّلت الحكومة القوانين التي تعوق حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة؛ وألغت عقوبة الإعدام على الردة، وجرّمت تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وألغت قوانين النظام العام التي تنص على كيفية تصرف المرأة في الأماكن العامة. ووقّعت الحكومة أيضا إطارا للتعاون مع الأمم المتحدة بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وأنشأت العملية المختلطة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معاً مبادرة رصد حقوق الإنسان في سياق تفشي كوفيد-19 من أجل تسليط الضوء على الشواغل المتعلقة بالفئات الضعيفة والتخفيف من وطأة تقويض إجراءات إرساء حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ثالثا - التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والتخطيط للمرحلة الانتقالية

22 - لقد زار فريق التخطيط في البعثة المتكاملة دارفور في الفترة من 5 إلى 8 آب/أغسطس. وسافر الفريق إلى زالنجي والفاشر ونيالا للاجتماع مع الولاة المدنيين الجدد وجماعات المجتمع المدني، وزار مخيمي كالما والحصاحيصا للنازحين في جنوب ووسط دارفور. ولم تتسن زيارة الفريق لقاعدة العمليات المؤقتة للعملية المختلطة في قولو، بوسط دارفور، والزيارة المقررة لموقعٍ لتجمع النازحين هناك، حيث منعت الاستخبارات العسكرية السودانية الوصول إلى تلك المواقع.

23 - وفي الوقت نفسه، تواصلت البعثة مع السلطات السودانية بشأن إنشاء الهياكل اللازمة لدعم عملية الخفض التدريجي للعملية المختلطة وخروجها في نهاية المطاف بطريقة مسؤولة. وفي حين أن معظم الأعمال المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت تركز على دعم مسؤوليات الحكومة في مجال حماية المدنيين على النحو المبين أعلاه، فقد شملت أيضا المشاركة في مجالات أخرى، بأشكال منها على سبيل المثال حلقة عمل عقدت في 12 آب/أغسطس مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. وأدى ذلك إلى إنشاء لجنة تقنية مشتركة للاضطلاع بأنشطة دعم مشاركة المجتمعات المحلية في تهيئة بيئة توفر الحماية والحد من التوترات بين القبائل.

رابعا - الجوانب المالية

24 - لقد أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها 261/74 جيم المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2020، بالدخول في التزامات لأجل العملية المختلطة بمبلغ لا يتجاوز 240,2 مليون دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

25 - وفي 27 آب/أغسطس 2020، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة 320,8 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 657,0 4 مليون دولار.

26 - وسُدِّدت تكاليف القوات والشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى 31 تموز/يوليه 2019، في حين سُدِّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 31 آذار/مارس 2019، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

خامسا - ملاحظات

27 - إنني أثني على الأطراف لتوقيعها بالأحرف الأولى على اتفاق السلام وعلى ثمانية بروتوكولات هامة في ختام محادثات جوبا. ويشكل ذلك محطة هامة في عملية الانتقال السياسي في البلد، ويرسي أسسا متينة لمستقبلٍ ينعم فيه شعب السودان بالسلم والازدهار. وعلى الرغم من طول العملية، فإن نتائجها دليل على الالتزام القوي من جانب جميع أصحاب المصلحة بإحلال السلام. وأدعو الأطراف إلى أن تعمل دون إبطاء على تنفيذ جميع الأحكام، ولا سيما الأحكام التي تتناول مسائل ملكية الأراضي ونظام الحواكير واللاجئين والنازحين والقطاع الرعوي والأمن والعدالة؛ فذلك من شأنه أن يمد سكان دارفور الذين عانوا طويلا بالمساعدات والمنافع الفورية. وإنني أشجع أيضا أولئك الذين لم ينضموا إلى عملية السلام حتى الآن على إبداء الشجاعة والتصميم اللازمين لتسوية خلافاتهم من خلال المشاركة والحوار لصالح الدوائر التي يمثلونها. وأخيرا، أثني على الجهود الحازمة التي تبذلها حكومة جنوب السودان من أجل إنهاء هذه العملية بنجاح.

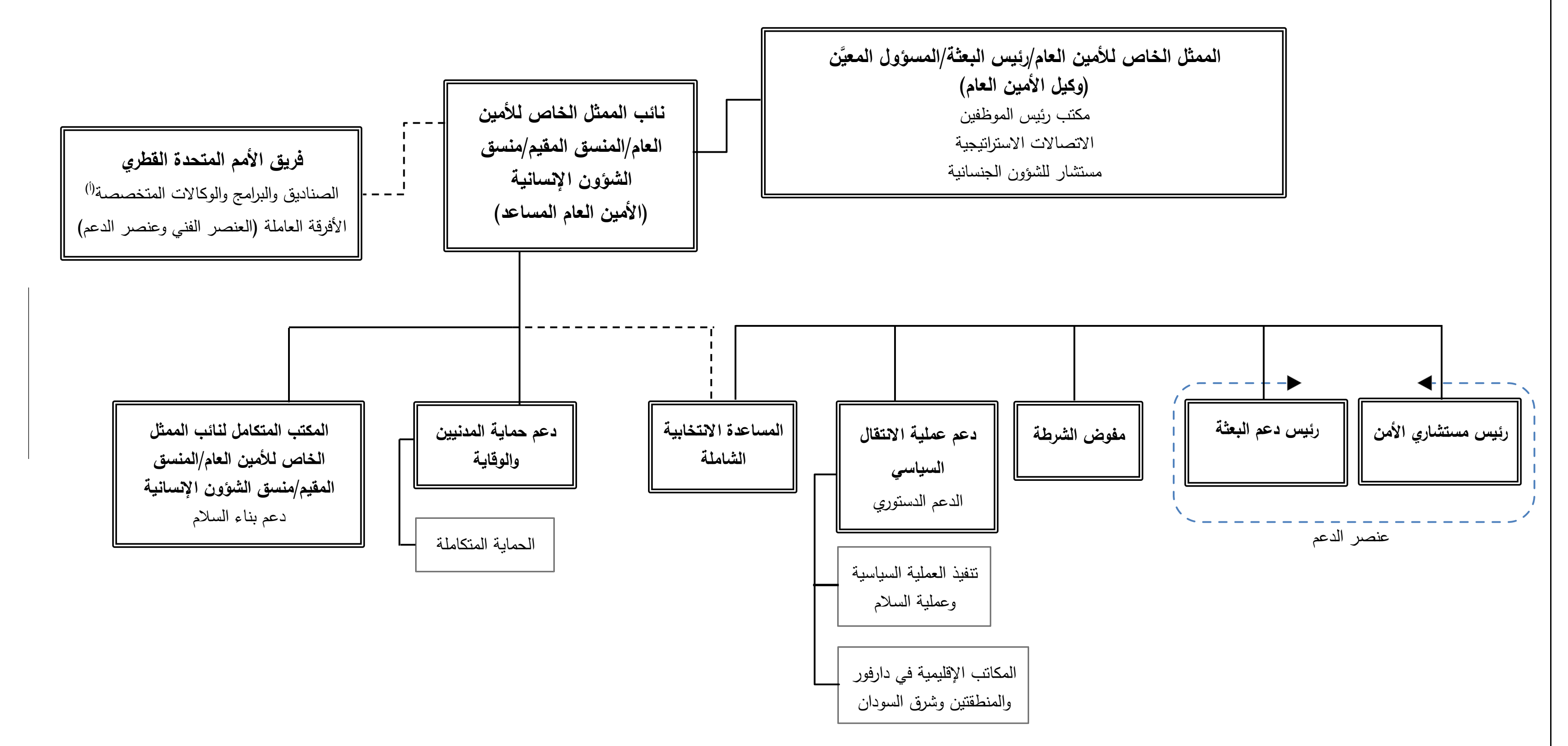
28 - إن تقدم الحكومة الانتقالية في عملية الانتقال الديمقراطي، بما في ذلك تعيين ولاة مدنيين مؤقتين في جميع ولايات دارفور الخمس، أمر مشجع للغاية. وإنني أشيد بالتقدم المحرز في مجال الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وأحث الحكومة الانتقالية على كفالة تحقيق تمثيل المرأة بنسبة 40 في المائة، على النحو الذي دعا إليه الإعلان الدستوري.

29 - غير أن الزيادة الأخيرة في العنف القبلي في دارفور أمر مقلق للغاية. وفي الوقت الذي تجري فيه المناقشات بشأن مستقبل دارفور، تُذكِّرنا زيادة وتيرة الاشتباكات والمطالبة بمزيد من الأمن بأن العديد من سكان دارفور لا يزالون يشعرون بالقلق من أن الاتفاق الجديد قد يتخلى عنهم. وإنني أرحب بتصدي الحكومة لأعمال العنف وبالإرادة التي أبدتها في معالجة المطالب الأمنية المشروعة للنازحين وغيرهم من سكان دارفور. وينبغي أن يكون اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في 31 آب/أغسطس نقطة تحول تحمل جميع القبائل المتضررة على الانخراط في سعيها من أجل إحلال السلام.

30 - والخطوات الجريئة التي اتخذتها الحكومة الانتقالية نحو وضع خطة وطنية لحماية المدنيين تستحق التقدير والدعم. وتلتزم العملية المختلطة التزاما كاملا بتقديم الدعم الفعال لاضطلاع الحكومة بمسؤولياتها عن الحماية في دارفور، وأشعر بالارتياح إزاء الالتزامات التي قُطعت في الآونة الأخيرة في هذا الصدد، بما في ذلك في شكل حلقة العمل الرفيعة المستوى التي عُقدت في آب/أغسطس 2020. ومن المهم أن تؤدي الالتزامات إلى نتائج ملموسة وأن تؤدي الآليات المنشأة في تلك الاجتماعات إلى تعاون أعمق بشأن الحماية.

المرفق الثاني

الهيكل التنظيمي المقترح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لعام 2021



(أ) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.